

مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية

ورقة تفكير

في إستراتيجية مشاركة المجتمع المدني السوري السياسيّة

يوسف فخر الدين

استشارة: أنور البني - خولة دنيا

تموز/ يوليو ٢٠١٦

ورقة تفكير

في إستراتيجية مشاركة المجتمع المدني السوري السياسيّة

مدخل في الوضع القائم

أدت نويّات المجتمع المدني، وتحديدًا المنبثقة من "ربيع دمشق"^(١) (في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠١)، دورًا مهمًا في الثورة السوريّة؛ ليس فقط تلك المكوّنة من معارضين (أصحاب خبرةٍ سياسيّةٍ أو شباب)، بل أيضًا بمشاركة قطاعٍ من هؤلاء الذين سمح النظام بعملهم اعتقادًا منه أنه يستطيع ضبطهم عبر شبكة الولاء الأمنيّة التي نسجها.

وحصلت مشاركة المجتمع المدني في الثورة إمّا عبر مشاركة ناشطين منه في المظاهرات، أو عبر أدوارهم في المحاولات الأولى لتنظيم الثورة، والمثال الأبرز على ذلك هو "لجان التنسيق المحليّة"، أو عبر قيام مؤسساتٍ مجتمعٍ مدنيّ بأدوارٍ في الثورة، وفي دعمها، إعلاميّة وحقوقية وتوثيقية وإغاثية...

وقد تبين من التجربة، مرّةً أخرى، مع ملاحظة وجود استثناءات، أنّه لا يمكن ضبط الأفكار التي تنتج من خبرة المؤسسات المدنيّة بشكلٍ دائم، ولا نزعها إلى الديمقراطية التي تنتج عنها. كما تبين أنّ المنظّمات المدنيّة تولّد أفكارًا ونزعاتٍ تغييرٍ قد تكمن في حالة الاستبداد الشموليّ، ولكنها تحفر بعيدًا في وعي المشاركين فيها، وهؤلاء الذين تتفاعل معهم بشكلٍ مستمرّ، وتظهر -حين يتاح لها- جزءًا من عمليّة التغيير الديمقراطيّة. مع ملاحظة أنّ سلطة الأسد عادت وصنعت منظماتٍ تابعة لها تحت عنوان المجتمع المدنيّ، واستعادت السيطرة على أخرى، بعد الثورة^(٢)، لغاياتٍ مختلفة بما فيها زجّها في المفاوضات لإضعاف المطالب الديمقراطيّة.

١- ونقصد عودة بروز الفرد المنفصل عن الدولة بإرادته، والملتقي مع أفراد مساوين له طوعياً مشكلين معاً رأياً مطلبياً يتمحور حول ديمقراطية الدولة، ووجهة نظر حول الوضع السوري مغاير لذلك الذي يفرضه النظام الاستبدادي الشمولي السوري، ويعتبر التماهي معه هو الوطنية. وإذا كان قد برز في أوساط المعارضة المضعفة محاولات محدودة قبل "ربيع دمشق" مثل "لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية" (١٩٨٩) لإنتاج مجتمع مدني، وقد اعتقل "أكرم نعيمة" مؤسسها، إلا أنه كان علينا الانتظار حتى "ربيع دمشق" ليظهر أن الأفكار، والإرادة اللازمتين لحصول ذلك قد نضجت لدى عدد كبير من الأفراد، وهو ما تم عبر مننديات، بيانات سياسية جماعية، مجموعات شبابية، منظمات مجتمع مدني دون ترخيص متعذر بسبب الاستبداد. ومن نماذج الأخيرة "لجان إحياء المجتمع المدني" و"المركز السوري للأبحاث والدراسات القانونية" و"المركز السوري للإعلام وحرية التعبير" ...

٢- في سورية، كما بقية دول المنطقة، هناك مؤسسات تأخذ من المنظمات المجتمعية اسمها، وشكلها، وتقوم ببعض السلوكيات التي تأخذها منها، ولكنها بنويّاً مندمجة بالنظام السياسي الأمني، وبعضها صنيعته. وفي الواقع، وبعض النظر إن كنا نتحدث عن دولة استبدادية أو ديمقراطية، فإن التميز عن الدولة هو الشرط الرئيسي الأول لإنتاج مجتمع مدني. وبخلاف هؤلاء وجدنا أن هناك عاملين في حقل المنظمات المرتبطة بالنظام التحقوا بالثورة، ومن أسبابهم رغبتهم بالتخلص من تناقض وعوه بين رغبتهم بأن يكونوا جزءاً من المجتمع المدني، وبين تبعية منظماتهم للنظام الاستبدادي.

وإذ تعرّضت الموجة الأولى للديمقراطية في سورية إلى انكساراتٍ نتجت عن إستراتيجية سلطة الأسد لمواجهةها^(٣)، وضعف المعارضة السقيم وأخطائها الجمة^(٤)، وظهور الجهادية المتطرفة التي شاركت في سحق الثورة وحرّمت أفكارها وكفّرت أهدافها^(٥)، يكون التفكير بوضع إستراتيجية لتحالفات مجتمع مدنيّ، هو فرصة مناسبة للتفكير في واقع المجتمع المدنيّ السوريّ ودوره وأهدافه، ويردّ ذلك إلى : أولاً، أنّ للمجتمع المدنيّ السوريّ دوراً يؤدّيه في مساعي إعادة بناء إجماعٍ وطنيّ ديمقراطيّ يتوحد الشعب والكيان السوريّان عليه؛ وثانياً، أنّه يستطيع الدفاع عن الأهداف التي عبّر عنها أغلبية السوريّين في السنوات الخمس المنصرمة بالحرية والديمقراطية والمشاركة السياسيّة، بما هي شروط وجوده؛ وثالثاً، كوننا جزءاً من المجتمع المدنيّ، تفكّر بدورها وأهدافها بإطار دوره وأهدافه.

وإذ نشرع في اقتراح أفكارٍ لإستراتيجية عامّةٍ لـ"مجموعات عمل" يفترض أن تتشكّل من تشبيكاتٍ أو تحالفاتٍ مدنيّةٍ للتصدّي لمهمة المشاركة السياسيّة، نسجّل اعتقادنا بأنّ قيام المجتمع المدنيّ بدوره، واستجابته لحاجات هذا الدور، هو بالنسبة له شرط الوجود وإعادة إنتاج هذا الوجود؛ ولاسيّما أنّ هذا الدور، في الظرف السوريّ الحاليّ، متمحورٌ حول إعادة بناء الدولة، على أن تكون ديمقراطية، وهما الشرطان الرئيسان لوجود هذا المجتمع. لذا فإنّ الهدف الجوهريّ الذي لا يغيب عن البال، ويؤدّي دورَ الموجّه في عملنا، هو أنّ الأهداف العامّة للثورة السوريّة (وأبرزها ديمقراطية الدولة؛ ولاحقاً بعد انهيارها، إعادة بناء الدولة على أسس ديمقراطية)، هي نفسها شروط إنتاج وإعادة إنتاج المجتمع المدنيّ ونموّه وزيادة تأثيره. وإذا كانت هذه العلاقة تفسّر سبب انحياز قطاع مهمّ من المجتمع المدنيّ إلى الثورة، فهي تساعد في توضيح كيف أنّه لم يتحقّق المجتمع المدنيّ السوريّ في أيّ وقتٍ من الأوقات، مثلما تحقّق أثناء الطورين الأوّل والثاني من الثورة السوريّة^(٦).

٣- يمكن العودة إلى كتاب "إستراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السوريّة"، تأليف مجموعة من الكتاب، إعداد وتقديم: يوسف فخر الدين، مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية، نسخة إلكترونية، <http://goo.gl/1n2W2o>

٤- يمكن العودة لسلسلة ورشات عمل عن المعارضة السوريّة أجراها مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية، <http://drsc-sy.org/category/workshops>

٥- مما فعلته الجهادية الإسلامية أنها ساهمت مع النظام السوري، وبعون من أخطاء المعارضة، في سحق محاولات السكان، المدعومة من المجتمع المدني، لإنتاج حكم محلي ديمقراطي "المجالس المحلية" في المناطق التي سيطرت عليها أو كان لها فيها وجود قوي. وحيث لم تسحقها قامت بحرقها لتصبح أداة حكمها الاستبدادي عبر سيطرتها عليها بالمباشرة وبواسطة "الهيئات الشرعية"، والأخيرة كانت في حالات منافس للمجالس المحلية، وفي حالات أخرى أداة السيطرة عليها من داخلها كما أسلفنا. يمكن العودة لعدد من الأوراق حول الجهادية في الصراع السوري الراهن على موقع دراسات الجمهورية الديمقراطية، <http://drsc-sy.org>

٦- عرف الصراع الحالي في سورية (الذي بدأ منذ آذار ٢٠١١)، أربعة أطوار متميزة بخواصها الرئيسة متداخلة بالواقع: الطور الأوّل، الفترة السلمية من الثورة؛ حيث كانت المبادرات المحلية الديمقراطية العامل الرئيس، وهي تفاعلات مدنية وأهلية. الطور الثاني، حيث بدأت تظهر تشكيلات عسكرية تحت عنوان حماية المظاهرات، عبر الانشقاق عن الجيش في معظم الأحيان أو تسليح مجموعات أهلية في حالات محددة، وكان تابعها ينوس بين أهلي ووطني ديمقراطي، وأصبحت مؤثرة وشريكة في قرار الثورة. الطور الثالث، بدأ من ظهور الجهادية الإسلامية، وعملها تراكماً على السيطرة على مناطق المعارضة، وشروعها في الصراع مع كل ما هو ديمقراطي مدني، وحتى أهلي إن لم ينصع لها، وبدأ فيه تنظيم "الدولة الإسلامية" اجتياحاته الواسعة. الطور الرابع، اتمتلت فيه سيطرة الجهادية على قطاعات واسعة من مناطق المعارضة، ساحقة أمامه قوى المعارضة التي لا تعلن الولاء له، بل التي لا تتبنى عقيدتها، وما تبقى من قوى الثورة وناشطها.

المشاركة السياسيّة الفعالة

بخلاف الخلاصات السائدة عن الانقسام الحاصل حول مشاركة المجتمع المدني في العملية السياسيّة الجارية من عدمها، نجد أنّ النقاش نفسه هو تعبيرٌ عن مشاركةٍ موضوعيّةٍ فيه. ففي المحصلة، ما إن تنطلق عمليةٌ سياسيّةٌ برعايةٍ دوليّةٍ، حتى يصبح جميع من يتأثر بها مشاركاً موضوعياً فيها، ويصير لزاماً على الطامحين لسورية أفضل، نقل مشاركتهم من دائرة الانفعال إلى دائرة الفعل؛ فإمّا أن يكونوا على طاولة المفاوضات بشكلٍ مباشرٍ (إن كان لهم صفةٌ تمثيليّةٌ، ويجدون ذلك مناسباً)، أو أن يكونوا جزءاً من عمليةٍ ضغطٍ على الجالسين عليها وعلى رعاتها أيضاً. وبهذا الإطار يكون هؤلاء الذين يشكّون بجديّة المفاوضات، إن قدّموا تعليلاتٍ لهذا الادّعاء، وقدّموا مطالبهم لتصويب المفاوضات، فاعلين إيجابيين. وحتى تكون إستراتيجية المشاركة في العملية السياسيّة فاعلة، وناجحة، فعليها أن تتناسب مع تعدّد أشكال هذه المشاركة، بما فيها تلك التي تحرص على التواجد خارج قاعة المفاوضات لتشكّل آليةً ضغطٍ من أجل الأهداف المجمع عليها من قبل المجتمع المدني، ما يجعل الأولويّة لتحديد الأهداف مثار الإجماع، ووضع الوسائل المتناسبة معها ومع طبيعة المجتمع المدني ومهامه. كما أنّ عليها أن تكون ديناميّة؛ بحيث لا ترتبط بشكلٍ آليٍّ بالعملية التفاوضيّة (تتفعل حينما يكون هناك جلسات مفاوضات، وتخدم بغياها)، بل تسعى إلى تحقيق مطالبها عبر الضغط على مؤسسات المجتمع الدولي والدول الفاعلة. ولذلك فإنّ اعتماد آليات "المناصرة"، ووسائلها، تتيح تفاعلاً واسعاً ضمن المجتمع المدني نفسه، وبينه وبين الفئات المستهدفة من قبله.

تحديّ وجوديّ وعمليّ

بعد مرور أكثر من خمس سنواتٍ من عمر الثورة السوريّة، تطوّر المجتمع المدني السوريّ متأثراً بالأطوار المختلفة التي مرّ بها الصراع^(٧)، ومثقلاً بالكثير من المشكلات الناتجة عن الطرف الكارثي الذي دفعت سلطة الأسد المثار عليها البلد إليه، وعن عواملٍ قصورٍ مسبقّةٍ لم تسمح هذه الظروف له بتجاوزها؛ وبعض هذه المشكلات أصابته بتشوّهاتٍ تهدّد بأن تكون مستدامة. ومنها أنّنا نجد معضلةً واجهت، وما زالت تواجه، المجتمع المدني السوريّ، وهي نموّه بالتوازي مع إضعافٍ مطّردٍ للدولة السوريّة، تحديداً في

٧- يمكن العودة الى أوراق، وتقديرات موقف، مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية، للاطلاع على تعقيدات الصراع السوري، ومنها تقدير موقف بعنوان "في تعقيدات الصراع السوري": <http://goo.gl/tGYEuJ> ، وآخر بعنوان "سوريا وإيران في ظروف إعادة التوضع الأمريكي": <http://goo.gl/HDZrhM>.

الطورين الأخيرين للصراع الراهن، بدلاً من أن يرافق عملية ديمقرتها، وأنّ الكثير من هذه المؤسسات، والفاعليّات المدنيّة، أصبحت خارج سورية، عداك عمّا تأسّس خارجها^(٨).

ونجد اليوم أنّ إدراك هذه المعضلة من قبل المجتمع المدنيّ السوريّ أصبح ضروريّاً لتعافيه، بل شرطاً أساسياً لبقائه، حيث يجب وضعها ضمن إستراتيجياته كتحديّ، ووضع تصوّر لسبل تجاوزه؛ وهي عمليةٌ مركّبةٌ تتّجه باتجاه الخارج (سلطات- ومجتمع- ومجتمع دولي) وإلى الداخل (بنية المجتمع المدنيّ- ووعيه).

وهو ما نقترح لفعله الانطلاق من إستراتيجية عامّة، تشكّل أهدافها، ووسائل العمل فيها، عناصر إجماعٍ لمؤسسات المجتمع المدنيّ السوريّة المنضوية في كلّ تحالف، واستخلاص إستراتيجيّات لقضايا تحقّق الإجماع بدورها؛ وهو ما سيمكّن كلّاً من المؤسسات المنضوية في "مجموعات العمل" من استخلاص إستراتيجيّاتها الخاصّة منها، مع ملاحظة التشبيك والتحالف التي تتضمنها، وأهميّتها في تكريس الإجماع الوطنيّ الديمقراطيّ نظريّاً وعمليّاً، لأنه لا غنى عنهما حتى تكون المؤسسة المدنيّة أكثر من "منظمة اجتماعيّة" أي حتى تكون جزءاً من مجتمعٍ مدنيّ. وهي الملاحظة التي تظهر أهميّتها في مواجهة معضلة عمل المجتمع المدنيّ السوريّ في غياب الدولة السوريّة في معظم الأحيان، الأمر الذي يزيد من أهميّة التشبيك والتحالف بما هما عاملاً وحدةً في مواجهة التفكك، ويؤكد أهميّة أن يكونا هدفاً ووسيلةً في الوقت نفسه في الإستراتيجية الخاصّة لكلّ مؤسسة، كما في الإستراتيجية العامّة.

البيئة القانونيّة:

- قرارات الجمعية العامّة للأمم المتّحدة، ومجلس الأمن، والهيئات الدوليّة المختلفة، المتعلّقة بسورية، واتفاقيّة جنيف.
- الدستور السوريّ.
- شرعة حقوق الإنسان.
- المعاهدات والاتفاقيّات الدوليّة ذات الصلة.

٨- كثيرة هي المشكلات الناتجة عن هذا الوضع غير الطبيعيّ؛ حيث تجد مؤسسات مجتمع مدنيّ نفسها دون دولتها، وفي كثير من الأحيان خارج جغرافيتها، تحديداً أنّه ترافق مع دمار عظيم، وانهايار اجتماعي واسع، ولجوء ملايين السوريين داخليّاً وخارجيّاً، وضعف الأحزاب السوريّة، ومنها خلل في علاقاتها، وضعف في استقلالية بعضها عن داعميهم، وتراجع ثقافة التطوُّع لمصلحة التوظيف، وظهور مؤسساتٍ وهميّة... ولكننا فضلنا عدم الخوض في التفاصيل لأنها من موضوعات الحوار المأمول، ولأننا لا نحصر المجتمع المدنيّ بالمنظمات الممولة حيث -مثلاً- ما زالت الحملات التطوعيّة، غير الممولة، تثبت فاعليتها في إطار المجتمع المدنيّ السوريّ...

الأهداف الإستراتيجية:

- ١- دستور يكفل الديمقراطية والعدالة والمساواة والحقوق الفرديّة والجماعيّة، بغضّ النظر عن الجنس والعرق والدين، والمشاركة السياسيّة.
- ٢- المحاسبة

الأهداف القريبة:

للشروع بالعمل التراكمي، نعتقد بضرورة الانطلاق من محاورٍ نفترضها أولويّاتٍ في إستراتيجية مشاركة المجتمع المدنيّ في العمليّة السياسيّة؛ لكونها تشترك تفاعلياً فيما بينها، ومع ما تبقى من محاور عملٍ للمجتمع المدنيّ، كما أنها مطالب عمليّة تجسد الأهداف الناظمة وتؤدي إليها:

أ- المشاركة السياسيّة، ومنها مشاركة المرأة

ب- المعتقلون

ت- رفع الحصار عن المناطق المحاصرة

ث- اللاجئون

ج- التعليم

ح- الطائفية

ويمكننا أن نلاحظ أنّ في كلٍّ منها مطالب إجرائيّة ومطالب دستوريّة، بينما رفع الحصار هو مطلب إجرائيّ.

الوسائل

تتناسب الوسائل مع الأهداف التي تحددها مجموعات العمل، ومع طبيعة عمل المجتمع المدنيّ، وأيضاً مع الطرف الخاصّ الذي يعيشه، ومع الحاجة إلى أوسع مشاركة منظمّة، ومع القوانين والقرارات الدوليّة. ومن الضروري أن تتناسب مع كلٍّ من المشاركين من المجتمع المدنيّ في العمليّة السياسيّة من خلال حضور المفاوضات، ومع هؤلاء الذين يشاركون فيها عبر الضغط من خارج عمليّة المفاوضات لاعتقادهم أنّ ذلك أكثر جدوى.

أ- التشبيك والتحالف

ب- مقترحات عمليّة (اعتصامات، رسائل، بيانات،...)

ت- نشرة إعلاميّة مشتركة (ومن مضمونها: أوراق تحليل ومتابعة، تحلّل مجريات المفاوضات انطلاقاً من مراعاتها؛ أو لا مراعاتها، للأهداف المحدّدة من قبل المجتمع المدني؛ أوراق قانونيّة؛ دراسات وأبحاث؛ بيانات؛ دعوات للمناصرة؛ إعلان عن فاعليّات ونشاطات؛ لقاءات مع صناع القرار)

ث- مؤتمرات وورشات عمل

آلية العمل:

- ١- لجنة تنسيق
- ٢- مكتب حقوقيّ
- ٣- مكتب إعلاميّ
- ٤- مكتب بحثٍ ودراسات

الفئات المستهدفة:

- ١- الرأى العامّ السوريّ
- ٢- الرأى العامّ الدوليّ
- ٣- الأمم المتّحدة ومنظماتها
- ٤- الدول الكبرى
- ٥- الدول الإقليمية المؤثّرة
- ٦- الصحافة
- ٧- المؤسسات الحقوقيّة